التنمية وعملية التحول الهيكلي

مقدمة:

- إن الهدف الأساسي للتنمية هو توسيع اختيارات الناس والتي قد تكون غير محدودة وتتغير مع مرور الزمن والتي قد لا تتضمنها إحصائيات الدخل والنمو مثل الحصول على المعرفة، والتغذية والصحة والأمان والحريات السياسية والثقافية والمساهمة في المجتمع. إن الهدف الأساسي من التنمية هو إحداث بيئة مساعدة لممارسة هذه الاختيارات خاصة التمتع بحياة صحية وخلاّقة ومديدة.

- ومن هذا المنظور فإن التنمية البشرية هي المقصد النهائي للتنمية وأن البشر هم ثروة الأمة.
- التنمية الاقتصادية بكل تفرعاتها هي وسيلة مهمة وربما غير كافية لإحداث التنمية البشرية.
- بناء المقدرات البشرية من أهم توسيع الخيارات ومن أهم المقدرات الأساسية لحدوث التنمية البشرية:

* المقدرة على الحياة أطول وبصحة جيدة.
* المقدرة على الحصول على المعرفة.
* المقدرة على الحصول على الموارد الضرورية لحياة كريمة.
* المقدرة على المساهمة في الحياة المجتمعية.

- التركيز على الرفاهية كمقصد وهدف نهائي للتنمية وأما التنمية الاقتصادية والمالية فهي أهداف مرحلية لتحقيق الغايات التنموية ألا وهي الحرية البشرية. ومنه فإن التنمية البشرية تركز على الغايات وليس على الوسائل لتحقيق التطور والتنمية.
- التنمية البشرية تعني عملية توسيع اختيارات البشر ومستوى الرفاهية المحقق من ذلك وقد يضاف إلى الاختيارات الحرية السياسية وحقوق الإنسان واحترام النفس والكرامة.

- التنمية البشرية يتميز عن مناهج التنمية الأخرى:

* النمو الاقتصادي هو شرط ضروري وغير كاف لتحقيق التنمية البشرية.
* رأس المال البشري وإدارة الموارد البشرية: البشر كوسيلة لزيادة الثروة وكمدخلات للإنتاج.
* الاحتياجات الأساسية: التركيز على السلع والخدمات التي حرم منها البشر خاصة الغذاء، الملبس والسكن والرعاية الصحية وماء الشرب.

تطور مفهوم التحول الهيكلي في الفكر الاقتصادي وفي نظريات التنمية

- اقتصاد التنمية يعتني بقضايا الهياكل والنمو في الدول الأقل نمواً .
- تحليل الهياكل يتم وفق منهجين:

1. تحليل الهياكل الاقتصادية يهتم بكيفية عمل الاقتصاد والأسواق، والمؤسسات وميكانزمات تخصيص الموارد وتوزيعها .
2. عمليات طويلة ومتشابكة للتحول الهيكلي المصاحبة للنمو .

- المنهج الأول يركز على الاقتصاد الجزئي ويستند إلى النظرية الاقتصادية وعدم الاهتمام بمجريات التاريخ الاقتصادي.
- المنهج الثاني يركز على الظواهر الكلية الإجمالية مثل التصنيع، والتحضر والتحول الزراعي والتي تشكل عناصر النمو الاقتصادي الحديث.
- يركز المنهج الثاني على استقراء التاريخ الاقتصادي للدول المتقدمة (كوزنت) ومن المقارنات ما بين الدول حول التحولات الهيكلية (سكواير وشنري).

- أغلب الأدبيات الأولية حول اقتصاد التنمية كانت هيكلية حسب المنهج الثاني، وتحول الاهتمام في السبعينات والثمانينات إلى تحليل التعديل الهيكلي والصدمات باستخدام المنهج الأول.
- دراسة التحول الهيكلي يتم بانتقال الاقتصاد من مستوى متخلف زراعي ريفي منخفض الدخل إلى اقتصاد صناعي حضري عصري مرتفع الدخل.

- مفهوم البنية في اقتصاد التنمية يعني الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في مجالات الإنتاج واستخدام عوامل الإنتاج.
- التصنيع أهم عملية مركزية لعملية التحول. ولكن تهتم أيضاً بين الإنفاق والتجارة والتي لها علاقة مباشرة بعملية التحول.
- البنية تعني أيضاً بعض النسب المستمدة من العلاقات التقنية والسلوكية مثل معاملات المدخلات- المخرجات ومعدل الادخار.

- التحولات الهيكلية الأساسية في أدبيات التنمية:

* ارتفاع معدلات التراكم (روستو، لويس) .
* تحولات بنية النشاط بالتركيز على العمالة (فيشر وكلارك) والإنتاج (كوزنت وشنري) والتحولات في مواضع النشاط الاقتصادي (التحضر) وقضايا أخرى مشابهة مثل التحول الديموغرافي وتوزيع الدخل .

- العمليات المترابطة للتغير الهيكلي التي تصحب التنمية الاقتصادية تسمى بالتحول الهيكلي.
- تراكم رأس المال الفيزيائي، والبشري وتحول بنية الطلب والإنتاج والعمالة والتجارة لعمليات التحول الأساسية والعمليات الأخرى الناجمة عن هذا التحول تسمى عمليات ثانوية.

دراسة التنوع الهيكلي للدول النامية يتطلب معرفة أهم مكوناته

1. حجم البلد (الجغرافيا، السكان، الدخل).
2. التاريخ الاستعماري.
3. الموهوبات من الموارد الطبيعية والبشرية.
4. أهمية القطاع العام والخاص.
5. طبيعة البنية الصناعية.
6. درجة التبعية على القوى الاقتصادية والسياسية الخارجية.
7. توزيع السلطة والخصائص المؤسسية والسياسية.

الخصائص المشتركة للدول النامية

1. انخفاض مستوى المعيشة.
2. تدني مستويات الإنتاجية.
3. ارتفاع معدلات النمو الديموغرافي ومعدلات الإعالة.
4. معدلات بطالة مرتفعة ومعدلات بطالة مقنعة مرتفعة.
5. اعتماد واضح على الزراعة والقطاعات الأولية.
6. تبعية وهشاشة في العلاقات الدولية.

التنمية الاقتصادية والنظريات المفسرة لها

- نظرية التنمية خلال نصف القرن الماضي سيطر عليها خمسة تيارات فكرية:

1. المراحل الخطية للنمو

1.1 نموذج المراحل لروستو

2.1 نموذج هارود- دومار

2. نماذج أنماط التنمية والتحول الهيكلي

1.2 نموذج لويس للاقتصاد الثنائي وفائض العمالة.

2.2 التحول الهيكلي وأنماط التنمية.

3. المدرسة النيوكولونيالية الحديثة.
4. النظريات النيوكلاسيكية للسوق الحر.
5. إعادة صياغة التنمية وتركيزها على التنمية البشرية.

خصائص النمو الحديث لكوزنت (تلخيص تاريخ النمو)

1. ارتفاع معدلات نمو دخل الفرد ومعدلات نمو السكان.
2. ارتفاع معدلات نمو الإنتاجية الكلية للعوامل خاصة إنتاجية العمالة.
3. ارتفاع معدلات التحول الهيكلي للاقتصاد.
4. ارتفاع معدلات التحول الاجتماعي والأيديولوجي.
5. سعي الدول المتقدمة لغزو الأسواق الخارجية.
6. انحصار النمو لثلث سكان العالم.

محدودية منهج تاريخ النمو كإطار لتنمية الدول النامية: اختلاف الشروط البدائية

1. قلة الهبات من الموارد الطبيعية والبشرية.
2. انخفاض مستوى الدخل.
3. اختلاف الظروف المناخية.
4. الدور التاريخي للهجرة الدولية.
5. منافع التجارة الدولية.
6. حجم السكان، التوزيع والنمو.
7. البحث والتطوير العلمي والتقاني.
8. استقرار ومرونة المؤسسات السياسية.

اقتصاد التنمية ودراسة التحول الهيكلي

- تراكم الشواهد الأمبريقية حول عملية التحول الهيكلي للدول النامية.
- صياغة أغلب نظريات التنمية قبل توافر هذه الشواهد .
- محاولة إعادة صياغة نظريات التنمية في ضوء الشواهد والدلائل والمعطيات الجديدة.

- منهجين في التحليل النظري لاقتصاد التنمية:
  - إضافة بعض الفرضيات للنظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية مثل فرضية فائض العمالة في النماذج الثنائية، نماذج نظرية تجميعية لم تختبر على أرض الواقع.
  - نماذج تطبيقية قادرة على اختبارها على أرض الواقع عرفت بنماذج التخطيط.

- صياغة نموذج هيكلي قادر على تفسير التحولات الهيكلية التي تم مشاهدتها في الدراسات التطبيقية.
- صعوبة تطبيق وقبول النموذج النيوكلاسيكي للتوازن العام لدراسة التحولات الهيكلية والقيود المؤسسية.
- التحول الهيكلي هو عملية اختلال التوازن الاقتصادي.

تفسير ظاهرة التنمية

- تطور اقتصاد التنمية عبر البحث عن تفسير الظواهر في الدول النامية وتحليل خصائص النماذج النظرية ومحاولة تكييفها لتفسير هذه الظواهر .
- الظاهرة التنموية المستنتجة من التحليل النظري: نموذج لويس قاي- راني نماذج الثنائية الاقتصادية .
- الظاهرة التنموية المستنتجة من التحليل التجريبي: نظرية كوزنت حول توزيع الدخل والتنمية .

أجندة اقتصاد التنمية تمحور حول تفسير، ظواهر تنمية

	الظاهرة	الشواهد الإمبريقية	الصياغة النظرية
(1)	أنماط التنمية	التغير النمطي في الطلب والإنتاج والتجارة	النماذج النظرية للنموذج المتوازن
(2)	تدهور توزيع الدخل	منحنى "U" المعكوس	نماذج التوزيع
(3)	الثنائية الاقتصادية	دراسات حالات دول	نماذج الاقتصاد الثنائي
(4)	النمو محدد بالتجارة	دراسات حالات دول	نموذج الفجوتين
(5)	آثار الحجم	دراسة حالات	النمو غير المتوازن
(6)	مراحل التنمية		نقطة التحول والانطلاق والمراحل .

- لويس (1954) : التنمية عملية انتقال من اقتصاد تقليدي إلى اقتصاد حديث (أنماط الإنتاج والسلوك الاقتصادي)
- شكل مفهوم الانتقال إلى الاقتصاد الحديث المبدأ الأساسي المنظم للعمل الأمبريقي والتحليل النظري.
- من أعمال كوزنت ولويس فإن الانتقال تم قياسه بتراكم رأس المال وتحول بنية الطلب، الإنتاج، التجارة، والتشغيل، وارتباطها بمستوى الدخل.

- تم دراسة هذه الظاهرة بالرجوع إلى التجربة التاريخية للدول المتقدمة وبالمقارنات ما بين الدول.
- تطوير النتائج بتحليل تجربة الدول النامية خلال نصف القرن الماضي.
- الهدف من الدراسات البحث عن أنماط التنمية التي القاعدة الأمبريقية لنماذج التنمية.

- عملية الانتقال من اقتصاد تقليدي إلى اقتصاد حديث يمكن تعريفها على أنها جملة التغيرات في البنية الاقتصادية المطلوبة لاستدامة ارتفاع الدخل والرفاهية الاجتماعية.
- هذه المتطلبات تعتمد على الأهداف الاجتماعية والإمكانات الإنتاجية والتجارية فإنها تختلف من بلد لآخر.
- بالرغم من ذلك فإنه توجد عدة عوامل تؤدي إلى قدر كبير من التجانس في عملية الانتقال خلال حقبة تاريخية معينة.

- تشابه تغيرات الاستهلاك مع ارتفاع الدخل (قانون أنجل)
- ضرورة مراكمة رأس المال الفيزيائي والبشري لأحداث النمو
- حصول كل الدول على التكنولوجيا
- القيام بالتجارة الخارجية

- بالمقابل يمكن توضع اختلافات في عملية الانتقال ناجمة عن:
  - الاختلاف في الأهداف الاجتماعية واختيار السياسات
  - اختلاف المواهب الطبيعية
  - اختلاف أحجام البلدان
  - اختلاف الحصول على التمويل الخارجي
  - تغير عوامل التشابه عبر الزمن .

- يمكن اعتبار عوامل التشابه أن تسيطر على عملية الانتقال:
  - عوامل الاختلاف ذات أهمية لعملية السياسة
  - وجود العوامل النمطية في التحول أدت إلى الاعتقاد أنه على الدول أن تصنع اقتصادها بنفس الوتيرة.
  - يمكن النظر للتحول كجملة من العوامل المتشابكة والتي تحدد شكل العلاقات الهيكلية في إطار توازن عام ومن أهم الأمثلة على ذلك قانون أنجل.
  - تعميم قانون أنجل على كل مكونات الطلب لدراسة عملية التحول بعلاقتها مع مستوى الدخل.

- عملية التحول تضم التغيرات في كل الوظائف الاقتصادية:
  - ارتفاع الطاقة التراكمية للاقتصاد (رأس المال والمهارات)
  - تحول استخدام الموارد (الطلب، الإنتاج، التجارة، التشغيل) .
  - تحولات اجتماعية – اقتصادية
  - تغير في نمط توزيع الدخل
  - التحضر
  - التحول الديموغرافي

- يمكن وصف هذه التحولات قياسياً بتقدير معادلة بحيث يكون المتغير التابع يمثل الهيكل الاقتصادي والمتغيرات المفسرة تمثل مستوى الدخل. وإحدى عوامل الاختلاف ما بين الدول مثل "الحجم" (السكان أو حجم التدفقات الرأسمالية).
- استخدام المعادلة اللوجستية لوصف التحول من اقتصاد تقليدي إلى اقتصاد متطور: